

زعيم آخر تودي به أسرته

إبراهيم أبوبكر كيتا

الرئيس المالي الذي دفع ثمن اختلالات بلده البنيوية



● الرئيس المستقيل لم يكن محظوظا كثيرا في ممارسة سلطته، بلبل تقاطع فيه جميع أسباب السقوط من فساد وإرهاب وصراع إفتني وطائفي انتهت باعقاله مستسلما للجنود لأنه، كما قال، لا يريد إراقة الدماء.

● فرنسا لن تتدخل إلا في الإطار الذي يخدم مصالحها في مالي ودول الساحل والصحراء، لهذا تحدث الرئيس ماكرون على الفور مع رؤساء كل من نيجيريا والكويت وديفوار والسنغال، مشيرا إلى التوافق معهم على رفض الانقلاب.

اتهمته المعارضة بالتدخل في تغيير نتائج الانتخابات التشريعية في أبريل الماضي حيث أعيد انتخابه، كما اتهمته المعارضة بالتحكم في فرض آقاربه، مثل رئيس الجمعية موسى تمبيني، وتحت ضغط الشارع وبعدما قتلت الشرطة 12 شابا، أعلن كريم كيتا، الإثنين 13 يوليو الماضي، استقالته من رئاسة مفوضية الدفاع والأمن والحماية المدنية، مع الاحتفاظ على ولايته كنائب.

حالة تأهب من العدوى

هل خشيت الدول المجاورة لمالي من عدوى الانقلاب الذي حصل في مالي؟ قد يكون ذلك صحيحا إلى أبعد حد بعدما أعلقت تلك الدول جميع حدودها المشتركة، ويبدو الانقلاب في باماكو وكأنه تهديد، بل تحذير لرؤساء الدول الذين يرغبون في التمسك بالسلطة. وقد شهدت الكوت ديفوار اندلاع أعمال عنف منذ إعلان ترشيح رئيس الدولة الحالي الحسن واتارا للانتخابات الرئاسية في 31 أكتوبر المقبل، ويُنظر إلى الأحداث في الجارة مالي على أنها إنذار يجب أخذه بعين الاعتبار. فالمعارضة متاهبة لاستغلال كل ما يقع تحت يدها لخلق حالة من التشنج بين الرئاسة والمجتمع. أنت محاولة انقلابية قبل 18 عاما إلى تقسيم البلاد وخلق أزمة سياسية وعسكرية مهدت لعمليات تمرد متواصلة خلال ثلاث سنوات جعلت الحكومة الإفوارية تتعامل ببرغماتية مع مطالب المتمردين، ويدرك الحسن واتارا أن علاقته مع الجيش يجب أن تبقى متوازنة وحذرة، مدركا للتهديد الذي يمكن أن يمثله غيوم سورو، الزعيم السابق للتمرد والمرشح في الانتخابات الرئاسية.

واليوم يبدو الانقلاب على الرئيس أبوبكر كيتا إشارة واضحة موجهة إلى الرئيسين الإفواريين والغينيين الذين يريدان الترشح لولاية ثالثة، ورسالة تستهدف أيضا الرئيس السنغالي، الذي عبر عن رغبته في الترشح للمرة الثالثة في الانتخابات الرئاسية القادمة. تضارب المصالح نتيجة لتعارض الأهداف والتوجهات بين أطراف متعددة ومتدخلين جدد هو الذي جعل مالي تعيش وضعا مقلقا وغير مستقر، جعل حالة البلد تتحول إلى ضعف مستمر على مستوى المؤسسات ما أثر في عدم تحقيق سلم اجتماعي دائم، وكثرة الاقتتال وتحويل ثروات البلد وموقعه إلى أداة تخريب ودمار تهدد بلدان المنطقة ككل.

لن تتدخل فرنسا إلا في الإطار الذي يخدم مصالحها في مالي ودول الساحل والصحراء، لهذا تحدث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بعد الانقلاب، عن الأزمة الحالية مع كل من رؤساء نيجيريا ومحمود إيسوفو، والكويت وديفوار الحسن واتارا، والسنغال ماكي سال، للإشارة إلى أنه على نفس الخط مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برفضه الانقلاب.

كيتا، وهو واحد من أحب أبناء الرئيس إلى نفسه والقريب منه نهجا وسلوكا. ويعد كريم كيتا الابن البكر للرئيس المُقال، نموذج المتسلط من وراء ظهر الوالد، كريم في أوائل الأربعينات من عمره، ولد في باريس وتخرج من مدارسها ودرس إدارة الأعمال في بروكسيل وكندا وعاد إلى بلده في العام 2006، حيث كبر معه الشغف بالأعمال والسلطة وهو ما جعله ينتخب نائبا للبلدية باماكو الثانية في عام 2013، بعد فترة وجيزة من انتخاب والده للرئاسة، وسرعان ما أصبح أحد أكثر مستشاريه قريبا منه.

الانتقادات الموجهة إلى نجل أبوبكر كيتا تتمحور حول محاسبة الأقارب وتضخيم قيم العشائرية على حساب مؤسسات الدولة، وقال علي تونكارا، مدير مركز الدراسات الأمنية والاستراتيجية في منطقة الساحل، "يرى الكثير من المالبيين أن ظل كريم يطفو فوق مؤسسات الدولة، حيث يمنح أصدقاءه مناصب ذات مسؤولية عالية لا ترتبط كثيرا بكفاءتهم، وغالبا ما تمر المفاوضات من أجل الحصول على العقود العامة من خلاله أو من خلال أقاربه، ما يعطي الانطباع أن الابن يدير البلاد من وراء ظهر الأب"، وسيتم توجيه حزمة اتهامات إليه بالتأثير على التسلسل الهرمي العسكري، وعلى منح العقود العامة دون الاحتكام إلى قانون الصفقات العمومية، ورغم أنه يضع مواليه وعشيرته في مناصب المسؤولية للتحلل من أي تبعات فهذا لم يشف له من الاكواء بنار الاحتجاجات التي كانت سببا في تخنية والده من الرئاسة. والأرجح أن طموح الابن السياسي كان سببا إضافيا في خروج الوالد من المشهد السياسي حيث

توجه حزمة اتهامات إليه بالتأثير على التسلسل الهرمي العسكري، وعلى منح العقود العامة دون الاحتكام إلى قانون الصفقات العمومية، ورغم أنه يضع مواليه وعشيرته في مناصب المسؤولية للتحلل من أي تبعات فهذا لم يشف له من الاكواء بنار الاحتجاجات التي كانت سببا في تخنية والده من الرئاسة. والأرجح أن طموح الابن السياسي كان سببا إضافيا في خروج الوالد من المشهد السياسي حيث

توجه حزمة اتهامات إليه بالتأثير على التسلسل الهرمي العسكري، وعلى منح العقود العامة دون الاحتكام إلى قانون الصفقات العمومية، ورغم أنه يضع مواليه وعشيرته في مناصب المسؤولية للتحلل من أي تبعات فهذا لم يشف له من الاكواء بنار الاحتجاجات التي كانت سببا في تخنية والده من الرئاسة. والأرجح أن طموح الابن السياسي كان سببا إضافيا في خروج الوالد من المشهد السياسي حيث



العملية الانقلابية لم تشهد أعمال شغب أو مظاهرات بعد اعتقال أبوبكر كيتا، بل تم استهداف بيته وأسرته وكان الهدف المميز: كريم كيتا، وهو واحد من أحب أبناء الرئيس إلى نفسه والقريب منه نهجا وسلوكا



وزارة الدفاع كاشفا أجندته بأنه "كان من واجبي مقابلة مختلف الأمناء العامين حتى يتمكن من طماننتهم على دعمنا في ما يتعلق باستمرار خدمات الدولة". ربما اعتقد العقيد أجوي أن الخطأ تسير بشكل جيد واطمان إلى الجوار والقريب والبعيد فأرسل رسائله بكون مجموعته ليست حريصة على السلطة بل على الاستقرار ولكي يعطي لحرركته المسلحة ذلك الغطاء من المشروعية مع استمرار مظاهر الفساد الذي تورطت فيه أسرة الرئيس تعزز ظهور حركة اجتماعية أنت إلى ظهور الديمقراطية في عام 1991 وصعود الفا عمر كوناري إلى السلطة.

بعد ثلاث ساعات من الاستقالة القسرية للرئيس، أعلن الانقلابيون أنهم أسسوا اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب، وبرروا تصرفاتهم بعبارة أكثر كلاسيكية بالنسبة إلى هذه المناسبة، بحجة أن مالي تغرق من يوم إلى آخر في الفوضى وانعدام الأمن بسبب خطأ الرجال المسؤولين عن مصيرها. ووعد الجنود، بحسب المتحدث باسمهم، بإجراء انتقال سياسي مدني من أجل تنظيم انتخابات عامة في غضون فترة زمنية معقولة للسماح لمالي بتجهيز نفسها بنفسها بمؤسسات قوية. يقين هذا الانقلاب العسكري بظلال من الشك على استمرار الحركة الاحتجاجية الشعبية القوية التي اتخذت، في الأسابيع الأخيرة، مظهر ثورة حقيقي، على الرغم من تصريحات "اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب"، فالخشية مبررة كما في سوابق أفريقية أخرى.

إدارة الأسرة لشؤون الدولة

مع تنصل المجتمع الدولي بأكمله من الانقلابيين، سيكون على هؤلاء التعامل مع مجموعة من الدول الراضية لما قاموا به، ورفض الاتحاد الإفريقي تواجد مالي داخل المؤسسة حتى عودة النظام الدستوري مطالباً بالإفراج عن الرئيس أبوبكر كيتا ورئيس الوزراء ومسؤولين حكوميين آخرين اعتقلوا قسرا من قبل الحكومة.

كان على الانقلابيين تهيئ لائحة من الأخطاء والهفوات في حكم الرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا، وليس هناك أقرب مما قامت به الأسرة في

عهد، فقد استنكر العقيد المتحدث باسم الجيش إسماعيل أجوي نائب رئيس أركان القوات الجوية، ما أسماه المحسوبية السياسية وإدارة الأسرة لشؤون الدولة، وكذلك سوء الإدارة والسرقة والتسرف. ولوحظ أن العملية الانقلابية لم تشهد أعمال شغب أو مظاهرات بعد اعتقال أبوبكر كيتا، بل تم استهداف بيته وأسرته وكان الهدف المميز: كريم

رئيسا منذ 2013، وهو رئيس وزراء سابق، انتخب مرتين، في قبضة تاكل واضح لسلطته، اعتقله الجنود وجلبوه بالقوة. هذا البلد، في الواقع، ومنذ استقالته في عام 1960، لم يتوقف عن إثارة قلق المجتمع الدولي ولاسيما فرنسا، التي بذلت قصارى جهدها للإطاحة بالنظام الاستراتيجي لموديبو كيتا، وبعد انقلاب الجنرال موسى تراوري عام 1968 وإقامة نظام ليبرالي تجددت المخاوف إلى حين مع استمرار مظاهر الفساد الذي تورطت فيه أسرة الرئيس تعزز ظهور حركة اجتماعية أنت إلى ظهور الديمقراطية في عام 1991 وصعود الفا عمر كوناري إلى السلطة.

بعد ثلاث ساعات من الاستقالة القسرية للرئيس، أعلن الانقلابيون أنهم أسسوا اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب، وبرروا تصرفاتهم بعبارة أكثر كلاسيكية بالنسبة إلى هذه المناسبة، بحجة أن مالي تغرق من يوم إلى آخر في الفوضى وانعدام الأمن بسبب خطأ الرجال المسؤولين عن مصيرها. ووعد الجنود، بحسب المتحدث باسمهم، بإجراء انتقال سياسي مدني من أجل تنظيم انتخابات عامة في غضون فترة زمنية معقولة للسماح لمالي بتجهيز نفسها بمؤسسات قوية، واحترام الاتفاقات الدولية، خاصة مع شركاء مالي، مثل الأمم المتحدة وفرنسا، في إطار عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أو قوة "برخان" أو جي 5 الساحل.

ومع تغييب أبوبكر كيتا عن المشهد السياسي المباشر، تكون أمام حالة عامة في المنطقة تؤكد فشل معظم النخب الحاكمة في الدول الإفريقية المتعددة في تبني صيغة فاعلة لحل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن أزمة الاندماج الوطني مما دفع الكثير من هذه الجماعات نحو اللجوء إلى العنف المسلح واسع النطاق لنحدي سلطات الحكومة ومكانتها داخل النظام السياسي في الدولة.

ما الذي يجري في مالي

الاستراتيجيون في الغرب والشرق يجمعون على أن مالي تواجه منذ شهور أزمة اجتماعية وسياسية خطيرة تقلق المجتمع الدولي بعد أن صعد تحالف متنوع من المعارضين السياسيين والزعماء الدينيين وأعضاء المجتمع المدني بمظاهرات للمطالبة برحيل الرئيس كيتا المتهم بسوء الإدارة.

إنها لعبة التوقع وإعادة الانتشار، فالتعهد الاجتماعي الذي طلبته فرنسا والنيجر عجل بظهور العقيد أسيمي غويتا أمام الصحافة في باماكو، عاصمة مالي، وهو محاط بجنود مسلحين كرئيس للمجلس العسكري الذي أطاح بالرئيس كيتا، وأعلن أن البلد في حالة أزمة اجتماعية وسياسية وأمنية و"لم يعد لدينا الحق في ارتكاب الأخطاء"، وكرر لازمة الرؤساء السابقين، "أننا وضعنا البلد فوق كل شيء، مالي أولا". وتحدث رئيس المجلس العسكري الحاكم بعد اجتماع مع كبار المسؤولين في مقر



محمد ماموني العلوي صحافي مغربي

تمت كتابة صفحة جديدة من تاريخ مالي على الهواء مباشرة عندما قدم الرئيس المنتخب إبراهيم أبوبكر كيتا استقالته القسرية، تلك الاستقالة التي تمت تحت جنح ظلام الليلة الفاصلة بين 18 و19 أغسطس الجاري، بعدما اعتقله المتمردون إثر يوم كامل من التورات بدأت مع تمرد في مخيم سوندياتا كيتا على بعد 15 كم من باماكو.

ولم يكن الرئيس السابق الذي تجاوز عقده السابح، محظوظا جدا في ممارسة سلطته بلبل تقاطع فيه جميع أسباب السقوط من فساد وإرهاب وصراع إفتني وطائفي، لتنتهي باعقاله في منزله في منطقة سيينيكورو، لكنه قال إنه استسلم للجنود لأنه لا يتمنى إراقة الدماء.

الرئيس المُقال والمنتخب مرتين منذ 2013 أبوبكر كيتا لم ينته بشكل جيد إلى تاكل سلطته التي لم يستطع ترميمها وقام متأخرا بإجراء حوار وطني داخلي جمع جل الإثنيات والطوائف المتحركة داخل المشهد المجتمعي المالي ولكن هذا الحوار لم ينجح.

الانقلابات خاصة محلية

بحسرة بادية على صوته وكمامة تقيه حرج إظهار ملامحه ظهر رئيس الدولة المقبوض عليه من طرف جنود جيشه، على الإذاعة والتلفزيون الرسميين شاكرا، الشعب المالي على دعمه طوال هذه السنوات الطويلة قبل أن يعلن أنه استقال من جميع مناصبه، وعن حل الجمعية الوطنية وحكومته، بقيادة رئيس الوزراء، بوبو سيسي، الذي اعتقل في نفس الوقت الذي اعتقل فيه أبوبكر كيتا.

إنه تقليد مالي خالص تلك الانقلابات الدورية على الرؤساء فما يكاد احدهم يستقر على الكرسي حتى يهتز من تحت قدميه بفعل قبلة أو رشاش من جنود يرتدون زيا رسميا، فبعد سبع سنوات تقريبا من انتخاب إبراهيم أبوبكر كيتا،



المجتمع الدولي يتنصل من الانقلابيين، وسيكون على هؤلاء التعامل مع مجموعة من الدول الراضية لما قاموا به، حتى الاتحاد الإفريقي رفض استمرار تواجد مالي داخل المؤسسة إلى حين عودة النظام الدستوري مطالباً بالإفراج عن الرئيس ورئيس الوزراء ومسؤولين حكوميين آخرين اعتقلوا قسرا